د. نعيمة شكرون

التحديات الاقتصادية التي يواجهها الموظف في وقتنا الحالي

التحديات هي المخاوف والمصاعب والظروف القاهرة التي تعترض سبيل الموظف في زمن بات فيه بأمس الحاجة إلى حلول ناجعة لأزمة مستفحلة أرخت بثقلها على حياته بمختلف مرافقها وتشعباتها.

يعاني الموظف في وقتنا الحالي من جملة من المصاعب تعود إلى سبب انخفاض القدرة الشرائية، وفقدان الراتب قيمته نظرا إلى انهيار الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي، وهذا الأمر لا يقف عند حد معين، إنما الراتب يتقزم، ويفقد قيمته يوما بعد يوم، وينهار نحو الهاوية.

وبالرغم من التقديمات والوعود إلا أنها لا تساوي شيئًا أمام هذا المارد الذي ينقض عليه فتراه مضطرًا إلى دفعه بكلّ ما أُوتيَ من قوة، ولكن العجز واقع لا محالة أمام أسرته ومن عُني بأمر الاهتمام به، فتراه بعد أن كان معينًا ومعيلاً ومكتفيًا أصبح يستجدي على أبواب من لا يرحمون ولا يقيمون وزنًا للعلم وللثقافة.

ونراه في الوقت عينه يبصر ما يحدث عند حديثي النّعمة ومن استطاعوا الاستحواذ على بعض الدّولارات يتلاعبون بمصير المجتمع وأبنائه، فظهرت مهن جديدة وطارئة وأصبحت هي الميزان في الكفّة الاقتصادية الحالية، إذ أصبح يرى الصّرافين المنتشرين على الطّرقات بين السّيارات وعلى المفارق يحصّلون أضعاف ما كان يحلم به من زيادة على الرّاتب تكفل له العيش الكريم.

وكذلك نراه يُفاجأ بأصحاب صفحات الأونلاين على اختلافها تسوّق للسّلع المختلفة.

كلّ هذا دفعه إلى التّساؤل بحسرة وبحيرة: هل أصبح الموظّف ملعونا في هذا الزّمن البائس؟ وكيف له مواصلة المسير في مجتمعٍ لا يقيم وزنًا للشهادات والعلم؟

هل أصبح الفرد في مجتمعنا يُقاسُ بما تحويه جيبه من دريهمات ونقود؟ أو بالأحرى دولارات في زمن انهيار الليرة؟

هل أصبح الموظّف متسولاً بائسًا لا يملك لنفسه حق اقتناء ما يسدّ به رمق أطفاله؟

إن تلك الإشكاليات والتساؤلات أصبحت مدار نقاش وبحث في زمن الهندسات المالية. ولكن من يتحمل وزر ما يحصل؟ هل للسياسيين والأحزاب الدّور الأكبر في الوصول إلى هذه المرحلة من الانهيار التي يعيشها الموظّف؟

بالطّبع إنّ المسؤولية لا تقع فقط على عاتق السياسة المصرفية، إنّما على المسؤولين والسياسيين وجميع من كان له قيد أنملة في صنع القرار.

ووفق هذه المعطيات يتّجه لبنان إلى الانهيار المتسارع نحو القاع، وإلى تحلل في بنيته الاجتماعية وتفسخ في عقده الاجتماعية، نتيجة ترهّل السّلطة المركزية، وفقدانها المقدرات المالية وعدم تمكنها من أداء واجباتها في تأمين أدنى المقومات المجتمعية والمعيشية والحياتية.

ولكن كي لا نكون كمن يردّد الصّدى في أودية خالية لا تلقى آذانا صاغية، علينا البحث عن حلول لمعالجة تلك الأزمة، أو طرح بعض الاقتراحات التي يمكن أن تحدّ من عمقها أو تخفف من حدّتها.

وهذه الحلول نلاحظها من خلال ما تقدم به بعض الموظفين أو الكثير منهم وهي حلول واجتهادات ذاتية وشخصية بغض النظر عما تقدمه الدولة في هذا المجال، وكأن ما يحاك في الزوايا هو فقط من أجل تضييق الخناق على الجميع، فبتنا نرى استقالات جماعية من الوظائف ومن التعليم، وهجرة للأدمغة ولكثير من سنحت له فرصة المغادرة وتأمين عمل بديل، ومن لم يجد نراه يبحث عن عمل إضافي لا يحتاج إلى تلك الشهادات التي حازها في مشواره العلمي والأكاديمي الطويل، كأن نرى مثلا كثرا يعملون سائقي أجرة أو أصحاب محلات تجارية وغذائية، أو حتى نواطير في أبنية، أو بائعين يتسكعون على صفحات التواصل يروجون للألبسة والأحذية والسلع على اختلافها والمواد الغذائية والمعسل والفحم...

وكذلك شهدنا في الآونة الأخيرة كثرا من الموظفين يعملون لقاء أجر يومي في نقل البضائع أو أعمال الزراعة في الحقول وما شابه، هذه الأعمال وسواها ليست مشينة أو مهينة، إنّما هي أعمال شاقة وصعبة لا تتناسب مع من تقدّمت به السّن أو قطع شوطًا كبيرًا في عمله التّربوي والوظيفي، فأصبح مضطرًا إلى إهمال وظيفته ودوره التّربوي والرّيادي لكي يقدّم الوقت الكافي لهذا العمل البديل الذي يدرّ عليه أرباحًا مضاعفة عما يؤمنه "الرويتب"، ولذلك بتنا نرى اختلالاً في العمل المؤسساتي وتأخرًا في تقديم الخدمات, الإدارية والصحية والرعائية.

وهذا أوجد بالتالي مشاكل مجتمعية أدّت إلى ظهور خلل واضح نجم عنه فساد وسوء تربية وتغذية، ودمار شامل لمجتمع بأكمله، لم يبق منه إلا نذر بسيط.

فالوطن يتداعى ويتساقط نحو الهاوية بجميع من فيه، وللأسف نشاهد يوميا على شاشاتنا المتلفزة وعلى صفحات التواصل أخبارا تنذر بمساوئ الأزمة وتدق ناقوس الخطر، ولكن ما من مجيب ولا حسيب أو رقيب.

مؤتمرات ودعوات ولقاءات وحوارات وندوات تعقد يوميا، والكل خبير اقتصادي موثوق، والكل يتنبأ بأيام قادمة لا تحمل إلا مزيدا من الفوضى والانهيار، وكأنّه بات لزامًا علينا تقبّل هذا الوضع المأزوم والتّعايش مع ما يحصل، حتى إذا دعت الهيئات النقابية والاتحاد العمالي العام إلى التظاهر والاحتجاج لا نجد إلا عددًا يسيرًا من الموظفين غير ذي شأن، ولكن هذا الأمر لا يعني حالة من الخوف أو القبول والرضوخ والتسليم للأمر الواقع، إنما ذلك يعني أنّ الموظفين قد بلغوا حالة من اليأس والإحباط دفعتهم إلى ملازمة بيوتهم وعدم التفاعل وعدم الخروج من أجل الإعتراض، لأنهم آمنوا أنّ التظاهر هو استعراض أمام جثث نتنة، أمام مسؤولين صرفوا اهتماماتهم نحو السّياسة الخارجية.

وكأنّ ما يحصل في الدّاخل أمر تافه غير ذي بالٍ، أو ربما هو هروب نحو الخارج، لأنّ البلد مفلس ولا يمكن بذل أية تضحيات، أو تقديم أية معونات أو زيادات مادية، وكأنّ الهدف هو أيضا تحقيق شروط البنك الدولي التي تتمثّل في التّخفيف من أعداد الموظفين في الإدارات المختلفة.

وهنا يبقى الموظّف ما بين المطرقة والسندان، كيفما توجّه يتلقى الضربات والطعنات، وعندما يعترض أو يعتصم أو يتوقف عن العمل تنهال عليه الاستجوابات، وينقضّ عليه التّفتيش التّربوي والإداري، وهو لذلك تجده مضطرًا أن يبيع ما يملك وأن يتصرف في ما ادخر من أجل شراء المحروقات للوصول إلى وظيفته، وإلا فهو يعتبر متخلفًا ومخلاً بالقوانين، ولذلك يسترعي الأمر صرفه من الوظيفة.

تلك الأمثلة والنماذج نراها كثيرا في مجتمعاتنا وإداراتنا العامة والرسمية، وهي تصور بجدٍ عمق الأزمة التي وصل إليها الموظف في عصرنا الحالي والتي جعلته يشعر إزاءها بحالة من العجز واليأس والإحباط.

لذلك يحاول الموظفون أن يصمدوا بالحدّ الأدنى المتوفر لديهم من خلال العمل بساعات أقلّ وبأداء وظيفي يكاد يكون معدوما في بعض الدوائر.

وكذلك يعاني الموظفون من عدم التمكن من تأمين العديد من مستلزمات العمل في مؤسسات الدّولة، ولا سيّما من ناحية القرطاسية والأوراق، وفضلا عن استحالة تأمين الصّيانة للمكاتب والمولّدات، لأنّ ذلك بحاجة إلى تغطية بالدّولار من الشّركات الخاصّة التي أبرمت عقودها مع الدولة.

هذه التّحديّات تنعكس بالتالي على المجتمع ككل، إذ يقاس تطور المجتمع وتحضره بما يقدمه لأفراده من أمور عيشهم، هذا المجتمع الذي بات يعاني من التضخم سلب الأفراد جهودهم المضنية في العمل وحتى مدخراتهم، ولم يعد لديهم أي طموح يدفعهم إلى الارتقاء وتحسين سبل حياتهم، إنّما أصبحوا يتمنون لو يعودون إلى ما كانوا عليه قبل الأزمة الاقتصادية، ولات ساعة مندم، وباتوا ملزمين إلى النظر للمجتمع كحاجات ودوافع أولية.

وللاستمرار ومواصلة المسير في هذه الحياة العملية يتوجب على الموظف:

- التخفيف من الاستهلاك الترفي، لا بل العمل على التّخلّص من الكماليات، واللجوء فقط إلى الضروريات، أو منح الأولوية للضروريات قبل الكماليات.
- التحفيز على الإنتاج والعمل بوتيرة أكبر، والبحث عن أعمال إضافية من أجل تأمين ضروريات الحياة.
- الاقتصاد في أنماط العيش والسلوك بما يتيح للموظّف التّأقلم مع الإنتاج الذّاتي الذي يحصّله.

- الزيادة في الابتكار بالبحث عن قطاعات إنتاجية جديدة.

- تهيئة الأجواء النّفسية من أجل التّحفيز على الإنتاج والإبداع والابتكار، وذلك من خلال التّحلي بالصّبر والعزيمة، وبثّ روح التّفاؤل، والابتعاد والتّغاضي عن كلّ ما يثير في النّفس اليأس والتّشاؤم والإحباط.

- استثمار طاقات العمل من أجل رفع المنجزات المادية.

ويبقى القول إنّه لا سبيل أمام الموظف إلا اجتياز تلك الأزمة بإرادة صلبة من زاوية الفعل المشارك، وعدم الركون إلى الركود أو التراجع والانكفاء، بل ينبغي التحلّي بروح العزيمة التي تحفزه على الإبداع والاستمرار، وأنّ كلّ ما يختزنه بداخله هو طاقة عظيمة تحقّق إنجازات كثيرة تزيد من فاعليته ونمائه في مجتمع لا بدّ أن يحقّق فيه التّغيير نحو الأفضل.